

Distr.: General
22 April 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

16 حزيران/يونيه - 11 تموز/يوليه 2025

البند 5 من جدول الأعمال

هيئات وآليات حقوق الإنسان

الدورة الثالثة عشرة للمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من
مؤسسات الأعمال

موجز

يقدم الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال لمحة عامة عن الملاحظات والرسائل الرئيسية المنبثقة عن الدورة الثالثة عشرة للمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الذي عُقد في شكل هجين في الفترة من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وكان موضوع الدورة الثالثة عشرة للمنتدى هو "تحقيق" مزيج ذكي من التدابير "لحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية".



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- أصبح المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، منذ دورته الأولى المعقودة في عام 2012، أكبر مناسبة تُنظَّم في العالم بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد أنشأ مجلس حقوق الإنسان المنتدى بموجب قراره 4/17، الذي أقر فيه المجلس أيضاً "المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (المبادئ التوجيهية)⁽¹⁾. وتتمثل ولاية المنتدى في مناقشة الاتجاهات السائدة والتحديات التي تعترض تنفيذ المبادئ التوجيهية؛ وتشجيع الحوار والتعاون بشأن القضايا المرتبطة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات أمام قطاعات وبيئات عمل معينة أو فيما يتصل بحقوق أو فئات معينة؛ وتحديد الممارسات الجيدة.
- 2- وتنظّم المنتدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ويتولى توجيهه ورئاسته الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وقد أعدَّ الفريق العامل هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/53، الذي دعا فيه المجلس الفريق العامل إلى أن يقدم إلى المجلس تقريراً عن مداولات المنتدى والتوصيات المواضيعية الصادرة عنه لكي ينظر فيه.
- 3- وتضمن برنامج المنتدى جلستين عامتين و25 جلسة موازية نظمها الفريق العامل ومفوضية حقوق الإنسان وشركاء خارجيون ومنظمات أخرى عقب دعوة مفتوحة للجلسات ونحو 200 اقتراح وردت في وقت لاحق. وشمل برنامج العمل أيضاً 24 جلسة قصيرة حول القضايا الراهنة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وحوارات غير رسمية ومنابر للتواصل نُظمت في صيغ مبتكرة، ومشاورتين، إحداهما حول المشتريات ونشر الذكاء الاصطناعي والأخرى حول الهجرة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لإثراء تقارير الفريق العامل المواضيعية المقبلة إلى مجلس حقوق الإنسان⁽²⁾ والجمعية العامة⁽³⁾، على التوالي. ويقدم الفريق العامل، في هذا التقرير، لمحة عامة عن المنتدى والاستنتاجات الرئيسية التي انبثقت عن المناقشات التي جرت خلال الأيام الثلاثة التي عُقد على مداها المنتدى. وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير مقترناً ببرنامج الدورة ومذكراتها المفاهيمية والتسجيلات الشبكية لأعمالها، وكلها متاحة على الموقع الشبكي للمنتدى⁽⁴⁾.
- 4- وكان موضوع الدورة الثالثة عشرة للمنتدى هو "تحقيق مزيج ذكي من التدابير لحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية". وتبادل المشاركون في المنتدى الآراء في إطار مناقشة خُصصت للتفكير فيما يعنيه "المزيج الذكي" الآن وفي المستقبل، وما الذي نجح وما لم ينجح، وكيف ينبغي للمزيج الذكي الذي بدأ يظهر في أجزاء مختلفة من العالم أن يدمج بشكل أفضل الحصول على التعويض باعتباره الركن الثالث للمبادئ التوجيهية في ضوء التحديات الجديدة.
- 5- وتضمن البرنامج جلسات مخصصة للاتجاهات والتحديات والممارسات الناشئة في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الوسطى والشرقية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة أوروبا الغربية ودول أخرى. وأولي اهتمام خاص لحالة الفئات المعرضة

(1) A/HRC/17/31، المرفق.

(2) انظر <https://forumbhr2024.sched.com/event/1gevJ/procurement-and-deployment-of-artificial-intelligence-and-the-ungps-consultation-for-the-working-groups-2025-report-to-the-human-rights-council?linkback=grid>

(3) انظر <https://forumbhr2024.sched.com/event/1gett/migration-business-and-human-rights-consultati-on-for-the-working-groups-2025-report-to-the-un-general-assembly?linkback=grid>

(4) <https://www.ohchr.org/en/events/sessions/2024/13th-united-nations-forum-business-and-human-rights>

لخطر متزايد من انتهاكات حقوق الإنسان والتهميش المتصلة بالأعمال التجارية، مثل الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء والشباب والعمال المهاجرين، مع التركيز على منع ومعالجة أشكال التمييز المتقاطعة القائمة على عوامل مختلفة، مثل النوع الاجتماعي والعمر والميل الجنسي أو الهوية الجنسية والجنسية والعرق والوضع الاجتماعي والدين والإعاقة. وتضمن المنتدى أيضاً عدداً من الجلسات المواضيعية والقطاعية الخاصة، بما في ذلك جلسات خُصصت لتناول الروابط بين أزمة المناخ والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والصلات بين الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتكنولوجيا.

6- وقد جمع المنتدى عدداً قياسياً من المشاركين - ما يقرب من 4 000 في المجموع، حيث تم تسجيل 3 000 للمشاركة بالحضور الشخصي و1 000 آخرين للمشاركة الافتراضية - من 156 دولة، يمثلون مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (انظر الجدول أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، تابع عدد كبير من الأشخاص الآخرين من جميع أنحاء العالم البث المباشر لجلسات المنتدى على التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة. وقد مكن عقد المنتدى في شكل هجين طائفة أوسع وأكثر تنوعاً من أصحاب المصلحة من جميع المناطق من متابعة الجلسات. وتجاوزت نسبة المشاركات المسجلات 64 في المائة، ومثلت النساء 59 في المائة من إجمالي المشاركين الذين اختيروا لإلقاء كلمة أمام المنتدى.

فئة أصحاب المصلحة المشاركين	النسبة المئوية
مؤسسات أكاديمية	13
منظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المتضررون، ومجموعات الشعوب الأصلية	32
مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين	2
المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	2
القطاع الخاص (مؤسسات الأعمال، رابطات الأعمال/الصناعة، المؤسسات الاستشارية، مكاتب المحاماة، المستثمرون)	34
دول	7
نقابات	1
كيانات الأمم المتحدة/المنظمات الحكومية الدولية	6
جهات أخرى	3

ثانياً - الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الجلستين العامتين

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية⁽⁵⁾

7- افتتح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الدورة الثالثة عشرة للمنتدى، وسلط الضوء على التحديات الكبيرة التي يشهدها العصر الحالي، الذي يتسم بتكاثر النزاعات والفوضى المناخية وتفاقم أوجه عدم المساواة، إلى جانب التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة الذي يحدث غالباً في ظل غياب الضمانات الرئيسية. وأعرب المفوض السامي عن قلقه العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالأعمال التجارية، مشيراً إلى الضرر البيئي الناجم عن صناعة الوقود الأحفوري، واستغلال الموارد في مناطق النزاع، وعمليات المراقبة غير القانونية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والتهجير القسري للشعوب الأصلية، وظروف العمل الاستغلالية التي تفاقم المظالم. وفي حين أقر المفوض السامي بالتقدم

(5) انظر <https://webtv.un.org/en/asset/k1g/k1g47ip0y3>.

المحرز، بما في ذلك اعتماد التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 1760/2024 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 13 حزيران/يونيه 2024 بشأن التزام الشركات ببذل العناية الواجبة في مجال الاستدامة وخطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، شدد على أن التدابير الطوعية غير كافية ودعا إلى وضع سياسات وأطر تنظيمية متماسكة لتزويد الشركات بتوجيهات واضحة وضمان المنافسة العادلة وتحقيق فوائد ملموسة للمجتمعات المتضررة. وشدد المفوض السامي أيضاً على الحاجة الملحة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وشجب تصاعد القمع عبر الحدود الذي تيسره التقنيات الرقمية، ودعا إلى اقتصادات تعطي الأولوية لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق القدرة على الصمود على حساب المقاييس التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي. واختتم المفوض السامي بحث رواد الأعمال على الأخذ بنهج يعطي الأولوية للاستقرار الطويل الأجل على حساب المكاسب القصيرة الأجل، وتسخير نفوذهم لتعزيز السلام والعدالة والتنمية المستدامة، وذكر جميع أصحاب المصلحة بمسؤوليتهم عن التصرف كسلف صالح ومسؤول من خلال ترك إرث مشرف للأجيال القادمة.

8- وأشارت رئيسة الفريق العامل إلى أن موضوع المنتدى الثالث عشر يهدف إلى مناقشة تنفيذ مزيج ذكي من التدابير، الإلزامية والطوعية على حد سواء، والوطنية والدولية على حد سواء، لضمان حقوق الإنسان في سياق أنشطة الأعمال التجارية وفقاً للمبادئ التوجيهية. وشددت الرئيسة على أن من واجب الدول حماية حقوق الإنسان في أنشطة الأعمال التجارية من خلال سياسات عامة ولوائح تنظيمية فعالة، وضمان المساءلة وسبل الانتصاف للأفراد والمجتمعات المتضررة. وفي معرض تسليط الضوء على الحاجة إلى اتساق السياسات، شددت الرئيسة على أن الالتزام ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يكون أداة تنظيمية رئيسية، لا سيما في مواجهة التحديات العالمية الملحة، مثل تغير المناخ والنزاعات المسلحة والتقدم التكنولوجي السريع. وشددت الرئيسة على أهمية تعزيز السلوك التجاري المسؤول من خلال المبادرات القانونية والسياساتية ومبادرات القطاع الخاص، مع الحرص في الوقت ذاته على إنشاء آليات قوية للمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الرئيسة مجدداً على ضرورة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وأدانت جميع أشكال التهديد والأعمال الانتقامية التي يتعرضون لها، وشددت على أن المنتدى يجب أن يظل مساحة آمنة وشاملة للحوار الهادف.

9- وأشارت المديرية التنفيذية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة إلى اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمبادرة، مؤكدة على تطور جدول الأعمال الخاص بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان من مفهوم جديد إلى ممارسة معترف بها على نطاق واسع، حيث توسع الاتفاق العالمي ليشمل أكثر من 20 000 شركة مشاركة، لكنها أقرت بأنه لا يزال هناك عمل كبير ينبغي القيام به. وشددت المديرية التنفيذية على أهمية الأخذ بنهج يستند إلى مزيج ذكي من التدابير، مشيرة إلى الكيفية التي استخدمت بها الشركات المبادئ التوجيهية لتحويل استراتيجيتها وعملياتها ونتائجها، مع معالجة التحديات المستمرة التي تفرضها الأطر التنظيمية المجزأة في مختلف المناطق. وقالت المديرية التنفيذية إن هذه التحديات تشكل فرصاً للنظر إلى حقوق الإنسان ليس فقط كواجب أخلاقي، ولكن أيضاً كاستراتيجية لتعزيز أداء الأعمال التجارية والنهوض بالحلول الاجتماعية المبتكرة. وأخيراً، دعت المديرية التنفيذية الشركات إلى تسخير نفوذها لتشكيل القيم التي يقوم عليها نشاط الشركات، وحثت الدول على تهيئة بيئات تتماشى مع حقوق الإنسان، وأكدت على الدور الحاسم للمجتمع المدني في ضمان المساءلة ودفع عجلة التقدم.

10- وشددت المديرية العامة للمساعدة لمنظمة العمل الدولية على أن الهدف الأساسي للنهوض بالمبادئ التوجيهية هو ضمان حماية حقوق الإنسان في العمليات التجارية وتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا. وشددت المديرية المساعدة على أن تحقيق ذلك يتطلب مزيجاً ذكياً من التدابير من خلال الأخذ بنهج متكامل، والمواءمة بين حقوق الإنسان والأولويات الاجتماعية والشواغل البيئية والتنمية الاقتصادية. وفي معرض

تسليط الضوء على التنفيذ العملي، أشارت المديرية المساعدة إلى أهمية وجود إدارة عمل قوية وآليات حوار اجتماعي فعالة والوصول إلى العدالة في مجال العمل كمكونات أساسية، وحددت الأولويات الناشئة، مثل الحماية الاجتماعية الشاملة، والحد من الاقتصاد غير الرسمي الآخذ في الاتساع، وتنفيذ ضمانات للتكنولوجيات الجديدة والرقمنة. وفي الختام، أعلنت المديرية المساعدة عن المبادرات الرئيسية المقبلة لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك الاجتماع الفني لعام 2025 بشأن الوصول إلى العدالة في مجال العمل وإطلاق تحالف عالمي للعدالة الاجتماعية يهدف إلى تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11- وأكد مفوض العدل في المفوضية الأوروبية، الذي تحدث في رسالة مسجلة مسبقاً عبر الفيديو، على أهمية بذل العناية الواجبة في مجال الاستدامة، مسلطاً الضوء على الصكوك الملزمة قانوناً التي اعتمدت مؤخراً في سياق الاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى ضمان العدالة والاتساق في السوق المشتركة. وذكر المفوض أنه استناداً إلى الأطر الدولية، مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول للمؤسسات المتعددة الجنسيات، اتبع الاتحاد الأوروبي نهجاً متوازناً في مجال المسؤولية من خلال مطالبة الشركات الكبيرة باتخاذ خطوات معقولة مع حماية الشركات الصغيرة من الأعباء التي لا مبرر لها. وشدد المفوض على أن العناية الواجبة السليمة تتطلب الاستثمار في سلاسل القيمة وممارسات مسؤولة فيما يتعلق بالمشتريات، بهدف تحسين حقوق الإنسان والظروف البيئية العالمية. وشدد المفوض على أن ممارسات الأعمال المسؤولة ليست أخلاقية فحسب، بل مفيدة اقتصادياً أيضاً، حيث إنها تعزز الكفاءة والمرونة والقدرة التنافسية. ورحب بالزخم الدولي المتزايد الذي تحظى به اللوائح التنظيمية المتعلقة ببذل العناية الواجبة، بما في ذلك المفاوضات على مستوى الأمم المتحدة بشأن صك ملزم قانوناً، باعتباره مؤشراً على التقدم. وقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى تعزيز مشاركته في تشكيل المعايير العالمية.

12- وشددت وزيرة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما القضاء على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، يعتمد على الاحترام الأساسي لحقوق الإنسان. وشددت على أنه لا ينبغي النظر إلى حقوق الإنسان على أنها عائق، بل على أنها عامل محفز لتعزيز التجارة العادلة والمنصفة. ودعت إلى وضع أطر قانونية أقوى تتماشى مع المعايير الدولية، وتعزيز آليات الرصد وتحسين وصول الضحايا إلى العدالة، وحثت على اتخاذ إجراءات ملموسة والتحلي بإرادة سياسية ثابتة لضمان مساهمة الأنشطة التجارية في رفاه المجتمع مع الحرص في الوقت ذاته على دعم حقوق الإنسان.

13- وسلطت رئيسة الدائرة المعنية بقضايا العناية الواجبة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الضوء على التحديات الكبيرة التي تحول دون سلوك الأعمال التجارية سلوكاً مسؤولاً، مشيرة إلى أن 12 في المائة فقط من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تسير حالياً على المسار الصحيح. وأكدت المتحدثة على ثلاثة مجالات حاسمة لإحراز تقدم: الاتساق في تصميم تدابير السياسة العامة وتنفيذها، والتعاون في وضع السياسات المتعلقة بسلاسل الإمداد العالمية، وتشجيع عقلية الانتقال. وأشارت المتحدثة إلى أن 80 في المائة من الحكومات الملتزمة بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أبلغت عن أنشطة تنفيذية فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة، حيث أنشأت 51 حكومة نقاط اتصال وطنية تعمل بمثابة آليات للتظلم. وفي معرض الإعلان عن منصة جديدة لتدابير السياسة العامة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تهدف إلى إقامة تعاون بشأن بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، شددت المتحدثة على أن إحراز تقدم ملموس يتطلب مزيجاً من الصبر وبناء القدرات، لا سيما بالنسبة إلى الاقتصادات النامية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأكدت المتحدثة،

في رسالتها الرئيسية، على أهمية تجاوز العملية الإجرائية لتحقيق نتائج قابلة للقياس من خلال أهداف ملموسة ومشاركة أصحاب المصلحة.

14- وأقرت نائبة رئيس الدائرة المعنية بالآثار والاستدامة في شركة Cotopaxi باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد وبمحدودية التقدم المحرز على الرغم من تحسن العمليات الخاصة ببذل العناية الواجبة في مجال احترام حقوق الإنسان على مدى العقد الماضي. ووصفت المتحدث كيف أن شركتها تكشف عن انتهاكات سنوياً، على الرغم من الجهود القوية في مجال بذل العناية الواجبة، مشيرة إلى تحديات مثل ممارسات التوظيف الجائرة، وعمالة الأطفال، والعمل القسري، والأوضاع التي تترك العمال دون حماية، والتأثير المتزايد لتغير المناخ على العمال، واحتمال التأثير الضار للتعريفات الجمركية على العمال. وأكدت المتحدث على الحاجة إلى تجاوز الجهود التي تبذلها كل شركة بمفردها لضمان التعاون على مستوى الصناعة بأكملها وتعزيز التنظيم الحكومي. واختتمت المتحدث بدعوة إلى اتخاذ تدابير إلزامية تكمل التدابير الطوعية.

15- وشدد مؤسس ومنسق مركز Orang Asli Concerns على أن المزيج الذكي من التدابير يجب أن يركز على المبادئ الأخلاقية، مثل المسؤولية المشتركة عن رفاه الجميع. وقارن المتحدث بين مناهج الشعوب الأصلية في استخدام الموارد، التي تعطي الأولوية للانسجام مع الطبيعة، وبين الممارسات التجارية الاستغلالية. وأشار المتحدث أيضاً إلى تجاهل العلاقة الروحية للشعوب الأصلية بأراضيها مؤكداً أن آليات الانتصاف القائمة على القوانين المكتوبة فقط لا تفي بالغرض لأنها غالباً ما تتجاهل النظم القانونية للشعوب الأصلية. ودعا المتحدث إلى تأميم الموارد الطبيعية لمنع احتكارها وحث الدول على سن قوانين وسياسات منصفة تضمن الاستدامة وتعترف بحقوق الطبيعة.

16- وندد منسق رابطة شعب بينيت الأصلي (Benet Mosop Indigenous Community Association)، متحدثاً باسم تجمع الشعوب الأصلية، بما وصفته رابطته بالإبادة الجماعية والإبادة البيئية الطبيعية التي تؤثر على مجتمعات الشعوب الأصلية، مؤكداً على تهجير أفراد هذه الشعوب وتجريمهم بشكل منهجي بسبب حماية أراضي وموارد الأجداد. وسلط المتحدث الضوء على الكيفية التي ساهمت بها مشاريع في قطاعات مثل التعدين والأعمال التجارية الزراعية، وما يسمى بالحلول المناخية مثل تجارة الكربون وإنتاج الوقود الحيوي، في تهجير مجتمعات الشعوب الأصلية قسراً من أراضيها. وأشار المتحدث أيضاً إلى العنف المثير للقلق الذي يستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين، مشيراً إلى أن أكثر من 40 في المائة من المدافعين الذين قُتلوا ينتمون إلى مجتمعات السكان الأصليين، حيث تواجه المدافعات مخاطر متزايدة. ودعا المتحدث إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، وطالب باحترام حقوق الشعوب الأصلية، وتحقيق العدالة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون للعنف، والحماية من الاستغلال المتخفي تحت غطاء العمل المناخي، واتخاذ تدابير ملزمة قانوناً لمحاسبة الشركات. واختتم المتحدث كلمته بالقول: "لا شيء يخص الشعوب الأصلية من دون مشاركة الشعوب الأصلية".

باء - الجلسة العامة الختامية⁽⁶⁾

17- اختتم المنتدى دورته الثالثة عشرة بجلسة تبادل فيها الفريق العامل وأصحاب المصلحة الرئيسيون آراءهم بشأن النتائج الرئيسية التي أفرزها المنتدى. ويُسّر الجلسة العامة الختامية نائبة رئيسة الفريق العامل.

18- وتحدث رئيس مجلس حقوق الإنسان عن الإنجازات التي حققها المنتدى على مدى ثلاثة أيام، مؤكداً على الأهمية الحاسمة التي يتسم بها تنفيذ المبادئ التوجيهية لمواجهة التحديات العالمية الراهنة.

وأكد الرئيس على الترابط بين قضايا مثل تغير المناخ وحقوق العمل ومساءلة الشركات، والتي تتجاوز الحدود الوطنية. وحثّ الرئيس الدول على الوفاء بالتزاماتها الأساسية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع الحرص في الوقت ذاته على مواءمة الممارسات التجارية مع المبادئ التوجيهية. كما سلط الرئيس الضوء على الحاجة إلى تقوية التعاون مع المنظمات المالية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى لمواجهة التحديات الناشئة، لا سيما التأثير العميق لتغير المناخ على حقوق الإنسان.

19- وأعلنت سفيرة أستراليا المعنية بمكافحة أشكال الرق المعاصرة وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر في أستراليا عن تعيين أستراليا مؤخراً مفوضها الأول المعني بمكافحة الرق بهدف إنكاء وعي الضحايا والشركات وتزويدهم بالدعم اللازم. وسلطت المتحدث الضوء على التعاون الإقليمي، مستشهدة بعملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، مشددة على تعزيز أخلاقيات التوظيف وشفافية سلاسل الإمداد. وشددت المتحدث على أهمية إشراك مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك شركات التكنولوجيا والمجتمع المدني والضحايا، لمعالجة أشكال الرق المعاصرة معالجة شاملة.

20- ودعت ممثلة عن تجمع الشعوب الأصلية إلى احترام حقوق الشعوب الأصلية وإعمالها، مشددة على الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وانتقدت تدابير الامتثال الطوعي، ودعت إلى وضع أطر ملزمة قانوناً لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق السكان الأصليين والحقوق البيئية. كما دعت إلى وضع حد لتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين وشددت على حماية الممارسات المستدامة التي يقودها السكان الأصليون باعتبارها حلاً قابلاً للتطبيق في التصدي للتحديات المناخية الملحة.

21- وأقرت نائبة رئيس المنظمة الدولية لأرباب العمل لمنطقة آسيا بأن الشركات تواجه مشهداً متزايد التعقيد فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وذلك بسبب تطور اللوائح وتوقعات المجتمع. وسلطت المتحدث الضوء على الدور المحوري للأعمال التجارية في التنمية المجتمعية، داعية إلى احترام حقوق الإنسان وتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل. ودعت المتحدث إلى إطلاق مبادرات لبناء القدرات تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وشددت على النهج المحلية لتنفيذ المبادئ التوجيهية. كما شددت على أهمية الحوار البناء، وحثت أصحاب المصلحة على تجاوز الخلافات والتركيز على الجهود التعاونية لبناء الثقة.

22- وأقر المستشار العالمي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية على مدى السنوات الـ 13 الماضية، لكنه حدد عدداً من الثغرات التي لا تزال قائمة، مثل عدم وجود تدابير ملزمة قانوناً والحاجة إلى وضع أطر شاملة. وأشار المتحدث إلى المخاطر التي تنطوي عليها أوجه القصور في الحوكمة واختلال توازن القوى بين أصحاب المصلحة. وأكد المتحدث أيضاً على دور القطاع المالي في معالجة عدم المساواة، والحاجة إلى حلول مصممة خصيصاً وفقاً للسياق المحدد تمكّن من التغلب على التحديات، بما في ذلك الآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الإنسان. وأخيراً، سلط المتحدث الضوء على تعزيز الشراكات باعتبار ذلك عاملاً حاسماً في إيجاد ممارسات تجارية مستدامة تحترم الحقوق.

23- وأكدت المسؤولة عن السياسة العامة العالمية في شركة Tony's Chocolonely على ضرورة التعاون بدلاً من المنافسة في معالجة التحديات المتصلة بحقوق الإنسان والاستدامة في سلاسل الإمداد. وشددت المتحدث على أن التقدم الحقيقي يتطلب النقد بمبدأي المسؤولية المشتركة والشفافية. وسلطت المتحدث الضوء على أهمية معالجة قضايا مثل عمالة الأطفال وإزالة الغابات من خلال معالجة الفقر باعتباره السبب الجذري لها، وأشارت إلى أنه ينبغي على الشركات أن تركز على أنشطة التعقب الاجتماعي والبيئي والتشغيلي، وعلى توفير الأجر العادل لضمان دخل معيشي، ولذلك ينبغي لها أن تقطع

التزامات طويلة الأجل، وتدعم الممارسات الجيدة وتقيم شراكات قوية مع التعاونيات المحلية. وأخيراً، أشارت المتحدثة إلى أن نموذج الأعمال التعاوني يعزز مرونة سلسلة الإمداد، ويضمن كفاءة البيانات ويؤمن الإمداد، وفي الوقت ذاته يسمح للشركات بالمنافسة.

24- وشدد مدير مرصد أمريكا اللاتينية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان في جامعة إكسترنادو في كولومبيا على ضرورة تجاوز الاختلافات لتنفيذ المبادئ التوجيهية وتحقيق التوازن بين الالتزامات القانونية ومنظورات الأعمال التجارية من خلال حوار شامل يجمع أصحاب المصلحة المتعددين. ودعا المتحدث إلى اتخاذ تدابير ملزمة تكمل المبادرات الطوعية، بما يضمن مواءمة الاعتبارات الخاصة بالسوق والربح مع حماية حقوق الإنسان والبيئة. ودعا المتحدث أيضاً إلى اتخاذ مزيج ذكي من التدابير التي تخضع الشركات للمساءلة، مشدداً على أنه لا ينبغي لأي شركة أن تتقاعس عن مسؤوليتها في دعم حقوق الإنسان. وتساءل المتحدث عن مدى فعالية أي إجراء يُتخذ في سياق جيوسياسي صعب.

25- وأكدت رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلاند على أهمية زيادة الوعي بالمبادئ التوجيهية. وسلطت المتحدثة الضوء على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تشجيع عمليات بذل العناية الواجبة والتصدي للتحديات في الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف. ودعت المتحدثة إلى تعزيز التعاون عبر الحدود ووضع أطر قانونية أقوى لمساءلة الشركات عن أنشطتها. وأخيراً، شددت المتحدثة على الحاجة إلى كل من التوصيات والالتزامات التي تكفل بذل العناية الواجبة الفعالة في مجال حقوق الإنسان.

26- وأكد رئيس قسم الاتصالات والمناصرة في المنظمة المركزية لنقابات العمال في كينيا والمساعد الشخصي لأمينها العام على أهمية الاتساق في تنفيذ سبل الانتصاف الفعالة على الصعيدين الدولي والوطني. وسلط الضوء على دور النقابات العمالية في التعاون مع المنظمات الدولية لتنفيذ المعايير العالمية على الصعيد المحلي، ودعا إلى بذل العناية الواجبة الإلزامية في مجال حقوق الإنسان بالاعتماد على آليات الإنفاذ. ودعا الممثل إلى الاستثمار في الحوار الاجتماعي والنظام الثلاثي والآليات القضائية لتعزيز الوصول إلى سبل الانتصاف. وأخيراً، أكد الممثل على الحاجة إلى تعزيز وزارات العمل وتجهيز النقابات العمالية لمواجهة التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، باعتبارهما مجالين من المجالات التي تنطوي على مخاطر جديدة بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

27- واختتمت نائبة رئيسة الفريق العامل بكلمة وجهت فيها الشكر للمتكلمين والمنظمين والمشاركين والمتطوعين. وخلصت إلى وجود اتجاه واضح ناشئ، وهو تزايد المتطلبات المفروضة على الشركات على المستويات الدولي والإقليمي والوطني، إلى جانب تطور اجتهادات الهيئات القضائية وشبه القضائية. ومع ذلك، شددت على ضرورة مواصلة جهود التوعية وبناء القدرات والمشاركة في الحوار وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان لكي تكون هذه التشريعات الجديدة فعالة ونافذة.

28- ويرد أدناه موجز للدروس الإضافية المستخلصة من الجلسة الختامية ولمحة عامة عن الجلسات التي عقدها المنتدى.

ثالثاً - القضايا المحورية

29- خلال جلسة مخصصة للتقاطع بين التمويل والمستثمرين والإطار البيئي والاجتماعي وإطار الحوكمة، والانتقال العادل إلى نظم الطاقة المستدامة، سلط متحدثون الضوء على دور الاستثمار المستدام في التصدي لتغير المناخ وعدم المساواة وتحسين فرص الحصول على الطاقة، مع التركيز على مبادرات مثل منصات الاستثمار القائمة على الطبيعة وإزالة الكربون وتنمية الطاقة المتجددة. وأكد متحدثون على أهمية دعم المجتمعات الضعيفة، وضمان تحقيق نتائج منصفة واستخدام آليات مالية مبتكرة مثل التمويل المختلط

للد من مخاطر الاستثمارات. وشدد متحدثون أيضاً على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص، والتقييمات الإلزامية للأثر البيئي والاجتماعي، والتمويل المباشر للمبادرات الشعبية، وانتقدوا "الحلول الزائفة" مثل بعض مشاريع الطاقة الواسعة النطاق، ودعوا إلى وضع نماذج مجتمعية كبداية قابلة للتطوير. وعموماً، دعا المتحدثون في الجلسة إلى اتباع نهج شاملة وشفافة في التمويل والاستثمار، وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وحماية البيئة والمشاركة الفعالة للفئات المهمشة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

30- وخلال جلسة حول السلوك التجاري المسؤول في سياق الذكاء الاصطناعي، استكشف المشاركون التحديات والفرص المتعددة الأوجه المرتبطة بحوكمة الذكاء الاصطناعي. وسلط الضوء خلال المناقشات على أهمية دمج أطر حقوق الإنسان، مثل المبادئ التوجيهية، في تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره. وأكد أحد المتحدثين على الحاجة إلى حوكمة شاملة للذكاء الاصطناعي، لا سيما في معالجة المخاطر التي تتعرض لها الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأطفال. وأكد متحدثون أيضاً على نقص تمثيل الفئات المهمشة، ودعوا إلى اتباع نهج عالمي متعدد أصحاب المصلحة للد من التحيزات وضمان المساواة. وعُرضت أمثلة على منهجيات مبتكرة مثل تقييمات الأثر على حقوق الإنسان التي يقودها المجتمع المحلي باعتبارها من الطرائق الكفيلة بمعالجة آثار الذكاء الاصطناعي، بينما دعا متحدثون إلى آليات تظلم يسهل الوصول إليها وإلى إشراك أصحاب المصلحة. وعموماً، أبرزت الجلسة الحاجة الماسة إلى حوكمة أخلاقية للذكاء الاصطناعي وضمان الشفافية والمساءلة، إلى جانب الجهود التي ترمي إلى تعزيز المشاركة الشاملة في جميع القطاعات.

31- وخلال جلسة مخصصة للنقاضي بشأن المناخ، استكشف متحدثون الاستخدام الاستراتيجي للإجراءات القانونية لمعالجة أزمة المناخ، وركزوا على التقاطع بين القانون البيئي وحقوق الإنسان. وسلط أحد المتحدثين الضوء على الحاجة إلى بناء القدرات والمشاركة النشطة لأصحاب المصلحة في وضع استراتيجيات عملية للنقاضي بشأن المناخ، بينما أكد متحدثون آخرون على أهمية التكيف والانتقال العادل ومعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية من خلال الحوكمة المناخية الشاملة. وناقش متحدثون أيضاً قضايا بارزة رئيسية، مؤكدين على الدور المتنامي لسبل الانتصاف الإطارية التي تهدف إلى تغيير السياسات وتوسيع نطاق الوصول إلى سبل الانتصاف هذه، وزيادة مساءلة الدول والشركات. ودعا أحد المتحدثين إلى تحقيق العدالة بين القطاعات وبين الأجيال، مسلطاً الضوء على الحاجة الملحة للانتقال إلى الطاقة المتجددة والسياسات الاقتصادية الشاملة التي تحترم حقوق الإنسان. وتناول متحدث آخر دور النقاضي بشأن المناخ في تحويل التركيز من نظرة قصيرة المدى إلى المساءلة على المدى الطويل، داعياً إلى الأخذ بنهج يقوم على الشفافية ووضع لوائح منسقة تعطي الأولوية للمجتمعات الضعيفة. وخلال المناقشة، تناول المتحدثون تحديات مثل الدعاوى القضائية التي تعكس موقفاً معارضاً للعمل المناخي، والغسيل الأخضر، والصعوبات المعترضة في إدماج النهج التي تعتمد على السكان الأصليين والمجتمعات المحلية لضمان تحقيق نتائج شاملة وعادلة في مجال العدالة المناخية.

32- وفي جلسة خُصصت للصك الملزم قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي يعكف على وضعه الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ناقش متحدثون الحاجة إلى معاهدة قابلة للتنفيذ لمعالجة الثغرات في مساءلة الشركات ومواءمتها مع المبادئ التوجيهية، مع التركيز على وصول الضحايا إلى العدالة وأهمية مشاركة أصحاب المصلحة. كما أشار متحدثون إلى الحاجة الملحة لإحراز تقدم في المفاوضات، ودعوا إلى إجراء مشاورات أكثر تواتراً بين الدورات. وعلاوة على ذلك، أكد متحدثون على الحاجة إلى آليات مساءلة أقوى لمكافحة الانتهاكات المرتبطة بسلاسل الإمداد، ودعوا إلى وضع معاهدة تراعي الواقع العملي وأطر الاتحاد الأوروبي القائمة، محذرين من الأعباء غير المتناسبة التي قد تُلقى على

عائق الأسواق الناشئة. وأكد أحد المتحدثين أيضاً على أهمية التشاور مع الشركات أثناء المفاوضات من أجل تحديد التزامات قابلة للتنفيذ، بينما دعا متحدث آخر إلى دمج قضايا البيئة وحقوق الإنسان وضمن امتثال المنشآت الصغيرة والمتوسطة بصورة تدريجية، وشدد على الأهمية المحورية لحقوق العمال وعلى ضرورة وضع آليات رصد قوية وتحديد التزامات متوازنة فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة. وأثار أعضاء من الحضور شواغل بشأن نطاق المعاهدة وأوجه عدم اليقين المرتبطة بالأسواق والثغرات في معالجة الانتهاكات المرتكبة ضمن سلاسل الإمداد. ورد المتحدثون بالتشديد على الحاجة إلى تحديد التزامات متناسبة وضمن المساءلة البيئية ووضع معايير عالمية متناسقة تعالج التحديات الخاصة التي تواجهها كل من الشركات المتعددة الجنسيات والمنشآت الأصغر حجماً.

33- وخلال جلسة حول التحديات الفريدة التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة والفرص المتاحة أمامها فيما يتعلق بإدماج مبدأ بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في ممارساتها، والتي جرى فيها التأكيد على دور هذه المنشآت الحاسم في سلاسل الإمداد العالمية والمجتمعات المحلية، سلط متحدثون الضوء على محدودية موارد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل من الضروري توفير أدوات يسهل الوصول إليها، مثل دليل الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الخاص بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وأكدوا على الحاجة إلى التدريب العملي. وناقش متحدثون كيف أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، رغم أنها تنتفع بلوائح تنظيمية مثل قانون بذل العناية الواجبة في سلسلة الإمداد، تواجه عوائق مثل محدودية الموارد المالية والبشرية، وغياب الدوائر التي تتولى إدارة شؤون الاستدامة، والحاجة إلى أدوات وتدريب مناسب للسياق المحلي، كما هو الحال في مكتب المساعدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في ألمانيا ومركز الأعمال التجارية المسؤولة في صربيا، الذين يوفران للعاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة المواد والتوجيهات بلغاتهم الأم. وأكد متحدثون على أهمية إتاحة الوصول إلى أطر عمل مثل المبادئ التوجيهية، والاستفادة من الموارد القائمة، مثل أداة التحقق من المخاطر المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التي طورتها مملكة هولندا وبوصلة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي طورتها ألمانيا، وتعزيز التعاون من خلال المبادرات القطاعية. وتمحورت وجهات النظر الرئيسية حول حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التعاون مع الشركات الكبيرة، والحصول على الدعم المالي، ودمج المنظورات الثقافية، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات. كما شدد المشاركون على دور السياسات التجارية ومبادرات بناء القدرات في مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التغلب على العوائق التي تحول دون اعتماد سلوك تجاري مسؤول. وقدم ممثل إحدى المؤسسات التي يقودها أفراد من شعب الماوري أمثلة على كيفية تنفيذ المؤسسة لنهج قائمة على معارف السكان الأصليين، مسلطاً الضوء على قيمة الحلول المصممة خصيصاً والمستندة إلى الثقافة. وبوجه عام، أشار المتحدثون إلى أن دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتطلب إطلاق مبادرات في مجال بناء القدرات، وتوفير موارد ميسرة للمستخدمين، وإنشاء آليات للدعم المالي، وتضمين اللوائح التنظيمية أحكاماً خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن وضع استراتيجيات فعالة تراعي السياقات المحلية وتبلغ أصوات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تمتلك، بوصفها كيانات تتمحور حول المجتمع المحلي، إمكانات كبيرة لنشر الممارسات التجارية المستدامة والمسؤولة.

34- وخلال جلسة حول الشراكات الفعالة الكفيلة بتعزيز الحقوق الأساسية في العمل، نوقشت التحديات الرئيسية في التصدي للعمل القسري وعمالة الأطفال في مختلف المناطق والقطاعات والنقد المحرز في هذا الصدد. وسلط أحد المتحدثين الضوء على استمرار استغلال عمالة الأطفال، وأشار إلى أن 27,6 مليون شخص يخضعون للعمل القسري، مشدداً على أهمية الشراكات العالمية والحوار الاجتماعي في هذا السياق، وأشار إلى عدد من المشاكل، بينها التعامل مع النقابات العمالية على أنها تمثل تهديداً. وناقش متحدث آخر أيضاً مسألة نقص الشفافية في سلاسل الإمداد، معترفاً بالنقد المحرز من خلال اللوائح الإلزامية، لكنه أشار إلى البطء الملحوظ فيما يتعلق باعتماد ممارسات العناية الواجبة

في مجال حقوق الإنسان، لا سيما بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وحدد المشاركون الممارسات الجيدة المتبعة، مثل مبادرة "البنون والبنات إلى المدرسة" في غواتيمالا، ودور القيادة الذي تضطلع به فرنسا في التحالف 8,7، وهي مبادرة تركز على الأطر القانونية والعناية الواجبة في الشركات، والشبكة العالمية للأعمال التجارية التابعة لمنظمة العمل الدولية والمعنية بمكافحة العمل القسري وعمل الأطفال، والتي تدعم تبادل المعارف والتدخلات على أرض الواقع، مثل توفير التغطية الصحية للعمال في كوت ديفوار. وتناولت المناقشات أيضاً الاقتصادات غير الرسمية، حيث تتسم عملية إنفاذ حقوق العمال بالتعقيد، وحذر المشاركون من الاقتصادات الموازية التي يتم فيها تحويل السلع المنتجة في إطار العمل القسري إلى مناطق حيث تكون اللوائح التنظيمية أقل صرامة. وعموماً، أكد المتحدثون على الحاجة إلى لوائح تنظيمية ملزمة، وتحسين مساءلة الشركات وتعزيز التعاون بين الشركات والحكومات لمكافحة العمل القسري وعمل الأطفال بشكل فعال.

35- وخُصصت إحدى الجلسات لتناول صناعة الأسلحة وبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. وناقش متحدثون مسؤوليات صناعة الأسلحة، مسلطين الضوء على الثغرات التنظيمية في التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 1760/2024. وسلط الضوء على الأطر القانونية الرئيسية، بما في ذلك اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، والمبادئ التوجيهية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، حيث أكد متحدثون على عدم كفاية أنظمة الإنفاذ الحالية. وقدم متحدثون أمثلة على التحديات المطروحة، ومنها مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية في المكسيك، بما في ذلك التقاضي الاستراتيجي ضد موزعي الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة الأسلحة غير المشروعة في جنوب السودان، والتي تفاقم بسبب الفساد وسهولة اختراق الحدود، والأثر المدمر لصادرات الأسلحة على المدنيين في اليمن، وحثوا على مساءلة الموردين الغربيين. وأشار أحد المتحدثين إلى دور المؤسسات المالية في التخفيف من المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان، مسلطاً الضوء على التحديات أمام الوصول إلى البيانات ونقص الشفافية من جانب الشركات. وعموماً، أكدت المناقشة الحاجة الملحة إلى رقابة ومساءلة أكثر صرامة في قطاع الأسلحة.

36- وخلال جلسة خُصصت لتناول موضوع سلاسل القيمة الشاملة للجميع، ناقش المشاركون سبل تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل وضع تشريعات فعالة فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، كما تناولوا التحديات التي تعترض الإنفاذ، والحلول الممكنة. وأكد المشاركون على أهمية التعاون الدولي لتحقيق استدامة سلاسل الإمداد وتوفير أجور عادلة. وسلط المشاركون الضوء على اختلال موازين القوى، ودعوا إلى اتباع نهج يركز على العمال، وشددوا على ضرورة إشراك أصحاب الحقوق في صنع السياسات. وأثار الحضور التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والعوائق التي تحول دون مشاركة أصحاب المصلحة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات. ورداً على ذلك، دعا متحدثون إلى بناء القدرات واتباع ممارسات عادلة في مجال المشتريات ووضع نماذج تعاونية. ونوقشت أمثلة بارزة، مثل التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 1760/2024، وأقر باستمرار الثغرات في الموارد والوعي وبتواصل اختلال توازن القوى بين الشركات. وعدّد أحد المتحدثين الأولويات المستقبلية، التي تتمثل في جملة إجراءات بينها دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضمان أجر الكفاف، والتحول من النظم القائمة على الامتثال إلى النظم الشاملة، والاستفادة من الزخم التشريعي مع التغلب على الحواجز المالية وسد الثغرات المعرفية، والاعتراف بالمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والنقابات العمالية كأصحاب مصلحة رئيسيين في النهوض بأفضل الممارسات وحماية حقوق الإنسان.

37- وخلال جلسة خُصصت لموضوع التصدي للعنصرية على الإنترنت واحترام الحقوق في إطار ضبط المحتوى، ناقش متحدثون الكيفية التي تسهم بها منصات الإنترنت في تفاقم العنصرية والتدابير التي تكفل احترام الحقوق في إطار ضبط المحتوى. وشدد أحد المتحدثين على أن وسائل التواصل الاجتماعي

تسهم في تطبيع خطاب الكراهية والتحريض على العنف، ودعا إلى الشفافية في استخدام الخوارزميات واعتماد أدوات تمكن من التعرف على اللغة العنصرية والتحقق من تقنيات الذكاء الاصطناعي لمكافحة التحيزات. وسلط متحدث آخر الضوء على أوجه عدم المساواة الهيكلية في الوصول إلى الإنترنت، مشيراً إلى أن الملايين لا يزالون غير متصلين بالإنترنت، مما يحد من مشاركة المجتمعات المهمشة، وانتقد التحيزات التي ينطوي عليها الذكاء الاصطناعي، من قبيل أوجه القصور في التعرف على الأشخاص من سمات وجوههم عندما يتعلق الأمر بأفراد سمر، وأدان قرارات فصل الموظفين المكلفين بضبط المحتوى باعتبار ذلك دليلاً على الإهمال من جانب الشركات. وأكد متحدثون على الحاجة إلى تعاون أصحاب المصلحة ووضع استراتيجيات إنفاذ تراعي السياق المحلي، مثل الكشف عن خطاب الكراهية الخاص بكل لغة ومراجعة السياسات التي تنظم استخدام اللغة بطريقة مدروسة. كما دعوا إلى تبني مبادئ مناهضة للعنصرية تنطبق على الأعمال التجارية. وأكد المشاركون في المناقشة على الحاجة إلى قوانين أقوى لمكافحة التمييز، والاعتراف القانوني بالفئات الضعيفة، ومساءلة الشركات، وتعزيز التعاون بين القطاعات للتصدي للعنصرية عبر الإنترنت على نحو فعال.

38- وفي الجلسة المخصصة لتناول مسألة الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة، ناقش متحدثون ضرورة وجود تدابير إلزامية تحقق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية. وعرض بعض التدابير الطوعية التي يمكن اتخاذها للتغلب على التحديات النظامية التي تطرحها الآليات الحكومية وآليات النظم الداخلية التي تنشئها الشركات. وحدد متحدثون التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالآليات الحكومية القائمة، ولا سيما حالات التأخير، وانعدام الثقة في صفوف الضحايا، وعدم الكفاءة، وعبء الإثبات الذي يقع على الضحايا. وسلط متحدثون الضوء أيضاً على بعض المشاكل المتعلقة بآليات النظم الطوعية على المستوى التشغيلي، لا سيما عدم فعاليتها والخوف من الانتقام. وفيما يتعلق بالانتصاف القضائي، أكد أحد المتحدثين على أن الطابع الإلزامي للتوجيه (الاتحاد الأوروبي) 1760/2024 يمكن أن يكون له تأثير إيجابي وأن يحسن فرص الوصول إلى سبل الانتصاف. وأوضح أحد المتحدثين كيف أن الاتفاقات الملزمة بين النقابات العمالية والشركات أفرزت نتائج إيجابية فيما يتعلق بوصول العمال إلى سبل الانتصاف، بما في ذلك في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة. وبين متحدث آخر كيف أن آلية نظم مشتركة بين الشركات وضعت كأداة مكملة للعمليات القضائية في قطاع معين في المكسيك قد وفرت سبل انتصاف مناسبة للعمال. بالإضافة إلى ذلك، أشار أحد المتحدثين إلى زيادة التعويضات التي تقدمها الشركات للضحايا، وذلك وفقاً لتوصيات منظمة غير ربحية تتولى معالجة تظلمات 70 شركة متعددة الجنسيات تعّد بين أعضائها. وغطى الجزء الخاص بالأسئلة والأجوبة من الجلسة التحديات الرئيسية، بما في ذلك حفظ الوثائق لاعتمادها كأدلة، وإدراج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أطر الانتصاف، واختلال موازين القوى بين الشركات، والمخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان.

39- واستكشف المشاركون في الجلسة التي خُصصت لتناول قدرة المبادرات التي يقودها الشباب على ترجمة الالتزامات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى تغيير حقيقي الدور التحويلي الذي يؤديه الشباب في التصدي للتحديات المتصلة بحقوق الإنسان. وشدد متحدثون على أهمية المبادرات التي يقودها الشباب في مجالات مثل الاستدامة والتكنولوجيا والدعوة، وأبرزوا كيف أن الشباب يقومون بالفعل الحلول في مجالي الشفافية والمساءلة، لكنهم شددوا على أن الدول بحاجة إلى قوانين داعمة لتسهيل تلك الجهود. وركز أحد المتحدثين على الحاجة الملحة للعمل المناخي وانتقد السياسات التي قُدمت في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ معتبراً أنها غير كافية، وشرح الكيفية التي يمكن بها لمبادرات الشباب أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تبادل متحدثون الممارسات الجيدة، مثل برنامج توظيف الشباب في إكوادور، الذي نجح في إدماج الشباب في القوى العاملة من خلال الحوافز المالية ونظام الحصص. واستشرافاً للمستقبل، شدد متحدثون

على الحاجة إلى مؤسسات ديمقراطية أقوى لتنفيذ السياسات، لا سيما في مجال العدالة المناخية، وأكدوا على تمكين شباب الشعوب الأصلية، ودعوا إلى حماية الهوية الثقافية والتعاون بين الأجيال مع كبار السن. وعموماً، أكد المشاركون في الجلسة على وجود ثغرات، مثل التمثيل المحدود للشباب، والفجوات الرقمية، وعدم كفاية الحماية التي يحظى بها المدافعون عن حقوق الإنسان، وأوصوا بحلول من قبيل بناء القدرات، والوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، واتباع سياسات تضمن مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار والممارسات ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

رابعاً - الفئات المعرضة للخطر

40- سلطت الجلسة المخصصة لحقوق السكان الأصليين في الأراضي في سياق عمليات المصادرة الواسعة النطاق الضوء على التحديات المنهجية التي تواجهها مجتمعات السكان الأصليين فيما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية وحقوقهم في الأراضي والموارد الطبيعية. وقد شارك متحدثون أمثلة على نزاع ملكية الأراضي، وعدم بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وعدم التشاور الهادف مع الشعوب الأصلية، وغياب احترام مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة. وبينما سلط متحدثون الضوء على أن الدول سمحت، في بعض الحالات، للشركات بالتعدي على أراضي الشعوب الأصلية ولم تتأكد من تقديم تعويض عادل ومن ضمان الوصول إلى سبل الانتصاف، فقد أشاروا أيضاً أن الأطر القانونية موجودة لحماية حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي واستعادة الأراضي التي انتزعت ملكيتها من الشعوب الأصلية دون وجه حق، ولا سيما في كولومبيا. ومع ذلك، غالباً ما تقتصر أطر الحماية هذه إلى آليات إنفاذ قوية، بما في ذلك على المستوى القضائي، وقد تكون عديمة الفعالية في بعض الحالات إما بسبب الهيمنة التي تمارسها الشركات أو بسبب عدم مساءلتها عن احترام الحقوق. وعرضت متحدثة أخرى مثالاً على الجهود الإيجابية التي بذلتها في إطار حافظة استثمارية لإدراج احترام حقوق أفراد الشعوب الأصلية، بما في ذلك حقوقهم في الأرض وإعطاء موافقتهم الحرة والمسبقة والمستتيرة، في العمليات ذات الصلة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، لكنها سلطت الضوء على الصعوبات المعترضة لتنفيذ هذه العملية المرهقة في حالة كل شركة استقادت من الاستثمارات، أو جمع كل المعلومات اللازمة، أو الاجتماع مع الأشخاص المتضررين. وأشار متحدث آخر إلى أن الشركات تتخلف في كثير من الأحيان عن إجراء الدراسات اللازمة لسندات ملكية الأراضي كجزء من عملية بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان ولا تراعي السياقات التاريخية التي تتحدد من خلال النزاع المسلح، مما يؤدي إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان. وأخيراً، دعا المتحدثون الدول إلى وضع إطار قانوني دولي ومحلي أقوى، بما في ذلك تدابير إلزامية لدعم مبدأ الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة وإنفاذ التزامات حقوق الإنسان بقدر أكبر من الصرامة. كما حثوا الشركات، بما في ذلك شركات الاستثمار، على تعزيز عملياتها ذات الصلة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والمشاركة على نحو هادف مع الشعوب الأصلية لضمان احترام حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي ومنع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

41- وفي جلسة مخصصة للمدافعات عن حقوق الإنسان، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي، بحث المشاركون مدى فعالية النهج الطوعية والإجبارية في حماية حقوق هذه الفئات. وسلط متحدثون الضوء على الاستغلال المنهجي للعمال المهاجرين، لا سيما في الزراعة والبناء والعمل المنزلي، مشددين على الحاجة إلى آليات مساءلة أقوى وسياسات شاملة. وركزت المناقشات أيضاً على الآثار السلبية للمشاريع الضخمة على مجتمعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي، وتم التأكيد على أهمية التحولات العادلة والشاملة في مجال الطاقة التي تتمحور حول الشواغل والقضايا التي تثيرها المجتمعات المحلية. وأعرب متدخلون عن الانشغال لأن المشاورات التي تجرى مع مجموعات

السكان الأصليين عادةً ما تكون سطحية، ودعوا إلى وضع أطر عمل تقودها الشعوب الأصلية وتدعم المعايير الثقافية والحقوق الجماعية ومبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وأكد أحد المتحدثين على الحاجة إلى أطر قانونية ملزمة لمساءلة الشركات وضمان الوصول إلى سبل الانتصاف، مشيراً إلى التقدم المحرز من خلال مبادرات مثل التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 1760/2024. وسلط متحدثون الضوء على الممارسات الجيدة، مثل سياسات المشتريات العامة التي تركز على حقوق الإنسان في السويد، والتي يجري تنفيذها منذ عام 2014، حيث أدت هذه السياسات إلى تحسين ظروف العمل على الرغم من التحديات المستمرة في مجالي الرصد والإنفاذ بسبب قلة الموارد. وشملت النقاط الرئيسية التي جرى تناولها خلال الجلسة ما يلي: التأكد من أن مشاريع الطاقة المتجددة الكبرى تحقق منافع عادلة للجميع مع تقليل الضرر البيئي والاجتماعي؛ وتعزيز حماية المدافعات عن حقوق الإنسان في القطاعات العالية المخاطر؛ وتعزيز آليات إنفاذ لوائح حقوق الإنسان؛ وتوسيع نطاق الضمانات القانونية للشعوب الأصلية والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي والعمال المهاجرين والمدافعين عن البيئة؛ ومواءمة سياسات المشتريات العامة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان لتعزيز مساءلة الشركات وتشجيع ممارسات العمل العادلة.

42- واستكشف المشاركون في جلسة أخرى أهمية وجود مزيج ذكي من التدابير لحماية واحترام حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم الموسع) في إطار الأنشطة التجارية، وذلك ضمن الأركان الثلاثة للمبادئ التوجيهية. وعرض الفريق العامل التقرير الذي كان قد قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين⁽⁷⁾. وأكد متحدثون على دور الدول في سن وإنفاذ سياسات وتشريعات شاملة للجميع، وتوفير الحماية القانونية من التمييز، وتعزيز اللوائح التنظيمية المتناسكة وغير التمييزية. وطوال الجلسة، حث المتدخلون الشركات على احترام حقوق أفراد مجتمع الميم الموسع من خلال تعزيز إدماجهم في مكان العمل، وضمان تكافؤ الفرص لهم، والحرص على احترام حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد. وسلط متحدثون الضوء على الممارسات الإيجابية، من قبيل التطورات القانونية، بما في ذلك تعزيز قوانين مكافحة التمييز وخطط العمل الوطنية التي تعزز مساءلة الشركات، مثل القوانين وخطط العمل التي اعتمدت في بلجيكا. وشدد المشاركون في المناقشات على العوائق النظامية التي يواجهها أفراد مجتمع الميم الموسع، وبخاصة المتحولون جنسياً، في الحصول على فرص العمل والحماية في مكان العمل وشغل مناصب القيادة، ودعوا الشركات إلى تنفيذ سياسات وآليات قوية لمكافحة التمييز. وشدد متحدثون على الحاجة إلى قيادة جريئة وإلى تقييم المخاطر على حقوق الإنسان، والتعاون الاستراتيجي لدعم الوفاء بالمسؤولية عن احترام مبدأ عدم التمييز في ظل التحديات الاجتماعية والسياسية. واعتبروا أن آليات التظلم الفعالة والشراكات مع المجتمع المدني والتعاون مع منظمات مجتمع الميم الموسع وحركاتهم ورابطاتهم عناصر ضرورية لإحراز تقدم ملموس. وعموماً، أكد المشاركون من جديد أن الحرص على تهيئة أماكن عمل شاملة للجميع لا يشكل التزاماً أخلاقياً فحسب، بل يمثل أيضاً محركاً للابتكار والمرونة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

43- وللسنة الثانية على التوالي، نظم الفريق العامل جلسة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحليل النقاط بين جدول الأعمال الخاص بمسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والقضايا المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واستناداً إلى المناقشة التي جرت في عام 2023، سعى المشاركون في تنظيم دورة 2024 للمنتدى إلى تشجيع النقاش حول الدور الأساسي الذي تؤديه الترتيبات التيسيرية المعقولة في تعزيز احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال الجلسة، استشهد متحدثون بأمثلة من قبيل مشاريع تيسير الوصول التي نُفذت في السنغال أو العمل الذي تضطلع به الخدمة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في شيلي، مسلطين الضوء على أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تعميم

التسهيلات على الجميع، وأكدوا على ضرورة النظر إلى الترتيبات التيسيرية على أنها استثمارات مبكرة وليست أعباء. وأشار متحدثون إلى التقدم المحرز، بما في ذلك إنشاء أطر قانونية، وتحسين مساءلة الأعمال التجارية، والتحولالت الثقافية التي تعزز البيئات المنفتحة، واعتماد تقنيات شاملة مثل برامجيات قراءة الشاشة. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة، بينها عدم كفاية التوعية العامة، والفكرة السائدة التي مفادها أن الترتيبات التيسيرية مكلفة مالياً وليست استثماراً، والتنوع المحدود في الحلول المصممة على المقاس. ودُعيت الشركات إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال في عملية صنع القرار، وتطوير تقنيات شفافة وميسرة وتبني ترتيبات تيسيرية لتحسين الأداء في المدى البعيد. ودعا متحدثون الحكومات إلى إنفاذ لوائح أكثر صرامة فيما يتعلق بالإدماج، وضمان المعاملة العادلة في مكان العمل، وتعزيز الشركات مع المؤسسات الخاصة لتقاسم الموارد. وأخيراً، أقر المتحدثون بالدور الحاسم لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني الأوسع نطاقاً في الدعوة إلى التغيير، وسد الفجوات، والنهوض بالتعاون العالمي لتعزيز الإدماج باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وقيمة من القيم التي تؤمن بها المنظمات.

خامساً - الاتجاهات الإقليمية

44- تضمّن المنتدى جلسات خُصّصت لمناقشة الاتجاهات السائدة والتحديات القائمة في مناطق معينة.

ألف - الدول الأفريقية

45- بدأت المناقشة في الجلسة المخصصة لمنطقة أفريقيا بعرض للاتجاهات الإقليمية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، حيث ركز المتحدث على مدى تأثير المبادئ التوجيهية على قرارات المحاكم والآليات القضائية. وشددت المناقشة على الزخم المتزايد الذي يحظى به جدول الأعمال الخاص بمسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة، وسلط الضوء أيضاً على دور المحامين في دفع الحوار. وأشار متحدثون إلى الآليات القضائية وغير القضائية القائمة، وأقروا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأفريقية، مشيرين إلى التقدم الذي أحرزته في وضع خطط عمل وطنية. وشدد متحدثون أيضاً على أهمية وجود خطط عمل وطنية وأطر تشريعية واضحة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأشار إلى أن سياقات النزاع تستدعي اهتماماً خاصاً. وسلط متحدثون الضوء أيضاً على التحديات الكبرى مثل التدهور البيئي، وضعف وصول المجتمعات المحلية إلى المعلومات، وبناء المساكن في الأراضي الرطبة التي تعيش فيها المجتمعات المحلية، وأوصوا بتعزيز الرصد وبناء قدرات المجتمعات حتى تكون على وعي بحقوقها وبكيفية المطالبة بها وبسبل الانتصاف المتاحة لها. وعموماً، أكد المتحدثون على أهمية الإجراءات التي تتخذها الدول في تهيئة بيئات يمكن أن تحترم فيها الشركات حقوق الإنسان بشكل أفضل، وكرروا تأكيد حاجة البلدان الأفريقية إلى وضع مزيج ذكي من الاستراتيجيات يجمع بين التدابير الطوعية مثل خطط العمل الوطنية، والتدابير الإجبارية مثل الالتزامات ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وآليات المساءلة القوية، مؤكدين على أهمية حرص الشركات على احترام الحقوق في إطار الأنشطة التي تضطلع بها من أجل النهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة.

باء - دول آسيا والمحيط الهادئ

46- في الجلسة الخاصة بآسيا والمحيط الهادئ، بحث متحدثون التقدم المحرز والتحديات المعترضة في تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مختلف البلدان، مسلطين

الضوء على الثغرات في التنفيذ والإنفاذ. وعرض أحد المتحدثين استراتيجيات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في إندونيسيا، بما في ذلك بناء قدرات الأعمال التجارية، ووضع سياسات القطاع العام، وإنشاء آليات التوجيه، مشيراً إلى أن 51 في المائة من المؤسسات العامة تنفذ خطة العمل الوطنية، ولكن المعلومات تفيد بأن اعتماد الخطة على نطاق أوسع لا يزال يشكل تحدياً. وتطرق متحدث آخر إلى خطة العمل الوطنية الأولى لليابان التي أطلقت في عام 2020، والتي يُزعم أنها تفقر إلى آليات إنفاذ واضحة ومؤشرات قابلة للقياس، مما دفع إلى مراجعة خطة العمل الوطنية الثانية بهدف تعزيز حوكمة الشركات وترسيخ واجب بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، دعا متحدثون إلى سن قوانين تلزم ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان ضماناً لمساءلة الشركات وللامتثال على الصعيد الدولي. وعموماً، أكد المتحدثون على التحديات المشتركة، مثل محدودية الإنفاذ، وضعف وعي الشركات بالمبادئ التوجيهية وأهداف التنمية المستدامة، والمخاطر المستمرة التي تواجه السكان المتضررين والمعرضين فعلاً لخطر التأثير الشديد. وشدد المتحدثون على الحاجة إلى وضع أطر تنظيمية أقوى، وتحسين التدابير المتعلقة بمسؤولية الأعمال التجارية، وتعزيز تدخل الحكومات لإلزام الأعمال التجارية باتتباع ممارسات تحترم معايير حقوق الإنسان.

جيم - أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا الوسطى

47- بحث المشاركون في الجلسة التحديات الرئيسية والممارسات الإيجابية والفرص المتاحة فيما يتعلق بالنهوض بجدول الأعمال الخاص بمسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة، مع التركيز تركيزاً خاصاً على الآثار المترتبة عن التطورات التشريعية الأوروبية بالنسبة إلى المنطقة. وشدد متحدثون على أن التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 1760/2024 ينطبق على عدد قليل فقط من الشركات الكبرى في المنطقة، في حين أن عدداً كبيراً من المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي جزء من سلاسل الإمداد التابعة للشركات الكبرى التي يشملها نطاق التوجيه، مما يجعل التنفيذ أمراً معقداً. وأشار متحدثون خلال المناقشات إلى أن مسألة جهود بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لا تزال في مراحلها الأولى، مما يتطلب زيادة وعي الشركات والسلطات الحكومية بهذه المسألة وبناء قدراتها. وأفادوا بأن أجهزة إنفاذ القانون تواجه تحديات جديدة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات لتحديث اللوائح التنظيمية. وتبادل المشاركون الممارسات الإيجابية، مثل الخطوات التي اتخذتها بولندا لوضع خطتي عمل وطنيتين مع المجتمع المدني وتقييم التوجيه الوطني المتعلق ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، أشار متحدثون إلى أن الجهود المستقبلية ينبغي أن تعطي الأولوية لتنفيذ شراكات مع أصحاب المصلحة وإقامة تعاون فعال بين الجهات المعنية، وتعزيز مساءلة الشركات، والنهوض بالتشريعات الملزمة قانوناً فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، مع التصدي للعوائق التي تحول دون الوصول إلى سبل الانتصاف القانوني، وتبسيط متطلبات الإبلاغ وضمان حماية أقوى لحقوق العمال، لا سيما العاملين في القطاعات العالية المخاطر، مثل الزراعة والبناء والعمل المنزلي.

دال - دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

48- سلط المشاركون في الجلسة الضوء على التحديات والفرص المرتبطة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية والكاريبي، مع التركيز بشكل خاص على ثغرات التنفيذ في التشريعات القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان. وناقشوا التحديات الرئيسية، مثل انعدام الاتساق في إنفاذ القوانين، والضغط على الموارد الطبيعية بسبب التحول في مجال الطاقة، واضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان، والتمييز الذي تواجهه الفئات والقطاعات المعرضة لخطر التأثير الشديد، لا سيما مجتمع الميم الموسع. وعلى الرغم من

هذه التحديات، أشار المشاركون إلى عدد من الممارسات الجيدة، مثل التشريعات القائمة في مختلف البلدان، والتي يمكن أن تكون فعالة للغاية إذا ما تم إنفاذها بشكل صحيح، والمشاركة النشطة للمجتمع المدني في تشكيل الأطر المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وناقش متحدثون أيضاً الفرص المتاحة للنهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك حاجة البلدان إلى وضع أطرها الخاصة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتي تكون مصممة خصيصاً لسياقها الإقليمي المحدد بدلاً من الاكتفاء بنقل النماذج الأوروبية. وشددوا على أهمية إدماج الجهود المبذولة ضمن السياق الإقليمي والحرص على مراعاة مصالح الشعوب الأصلية مراعاةً كافيةً في القرارات المتعلقة بالسياسات العامة. واختتمت الجلسة بالدعوة إلى تحسين تنفيذ القوانين وزيادة الإرادة السياسية وتعزيز أطر العمل لحماية حقوق الإنسان في المنطقة.

هاء - دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

49- ركز المتحدثون في الجلسة على التحديات والفرص المرتبطة بالنهوض بمسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة، مع التركيز بشكل خاص على الأدوار المنوطة بمختلف أصحاب المصلحة. وناقش المتحدثون الحاجة إلى تعزيز السياسات وأطر العمل لمواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مثل المبادئ التوجيهية، وأكدوا على ضرورة الحرص على أن تكون أماكن العمل شاملة للجميع، لا سيما النساء والفئات المهمشة. وحددوا الثغرات المستمرة في مجال حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بآليات الإنفاذ، ومشاركة القطاع الخاص، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وشدد متحدثون على أهمية التعاون عبر القطاعات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبناء قدرات الشركات والدول، وزيادة الشفافية في سلاسل الإمداد لتعزيز العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وتحسين حقوق العمال. وشدد المشاركون في الجلسة أيضاً على أهمية وجود خطط عمل وطنية وأطر تشريعية واضحة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأكدوا على ضرورة المضي قدماً في توسيع نطاق التثقيف في مجال حقوق الإنسان بما يتجاوز كليات الحقوق، ووضع سياسات شاملة ومستدامة تدمج كلاً من الشواغل البيئية والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما في القطاعات العالية المخاطر مثل الصناعات الاستخراجية والبناء والزراعة.

واو - دول أوروبا الغربية ودول أخرى

50- بحث المشاركون في الجلسة التطورات الرئيسية في جدول الأعمال الخاص بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في دول أوروبا الغربية ودول أخرى، مع التركيز على التطورات المستجدة في السياسات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك عمليات تحديث خطط العمل الوطنية وتنفيذ التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 1760/2024. وأكد المشاركون على أهمية مشاركة أصحاب المصلحة، والعناية الواجبة الإلزامية، وآليات الإنفاذ المنسقة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وسلطوا الضوء على الشواغل المتعلقة بالأعباء التي ينطوي عليها الامتثال، لا سيما بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتناول أحد المتحدثين خطة العمل الوطنية المحدثة لسويسرا التي تتضمن تدابير بشأن الذكاء الاصطناعي وبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. وعرض متحدث آخر خطة العمل الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، التي تعطي الأولوية للسلوك التجاري المسؤول من خلال سياسات المشتريات، والوصول إلى سبل الانتصاف، ومعايير سلاسل الإمداد العالمية. وبرز توافق واسع النطاق بشأن أهمية آليات المسؤولية المدنية لتعزيز المساءلة، على الرغم من أن بعض المتحدثين حذروا من ازدواجية اللوائح التنظيمية التي يمكن أن تعيق الامتثال. ودعا متحدثون إلى وضع أطر عمل أكثر شمولاً، مثل التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 1760/2024، لدفع التغيير الهيكلي. وشملت الممارسات الجيدة التي أشار إليها المتحدثون شروط الإبلاغ التي وضعتها

سويسرا فيما يتعلق بعمل الأطفال والمعادن المؤججة للنزاعات، واللجنة الاستشارية للسلوك المسؤول التي أنشئت في الولايات المتحدة الأمريكية، وأطر العناية الواجبة الخاصة بالشركات. وأكد مشاركون على أهمية تعزيز الشراكات بين الشركات والحكومات والمجتمع المدني، وتبسيط إرشادات الامتثال، وضمان الرقابة التنظيمية المتسقة، وتعزيز الوصول إلى سبل الانتصاف من خلال آليات مبسطة لتقديم الشكاوى. وأجمع المشاركون على أهمية نسج علاقات قائمة على الثقة مع الموردين، والشفافية، والحوار باعتبارها أدوات أساسية للتخفيف من المخاطر وتعزيز السلوك المسؤول للأعمال التجارية على الصعيد العالمي.

سادساً - سلسلة العروض المختصرة

51- تضمن المنتدى أربع سلاسل من العروض المختصرة. واشتملت كل سلسلة على مجموعة من ثلاثة إلى سبعة عروض بشأن موضوع مشترك محدد.

ألف - سلسلة العروض المختصرة حول الفئات المعرضة للخطر

52- خلال الجلسة المخصصة لسلسلة العروض المختصرة حول الفئات المعرضة للخطر، تناول المتحدثون نقاط التقاطع بين أنشطة الأعمال التجارية وبين الفئات والقطاعات المعرضة بشدة لخطر التأثير والتهميش، وسلطوا الضوء على التحديات الكبرى والحلول المحتملة. وركز أحد العروض على تمكين المجتمعات المتضررة من التحول في مجال الطاقة بموجب القانون وإتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة لأفراد هذه المجتمعات، حيث دعا متحدثون إلى إنهاء الاستعمار وإزالة الكربون والأخذ بنهج اللامركزية لضمان انتقال عادل. وتناول عرض آخر عمالة الأطفال في القطاع الزراعي، لا سيما في إنتاج الكاكاو، حيث قيم المتحدثون مدى فعالية التدابير الطوعية والإلزامية مثل نظم رصد عمالة الأطفال ومعالجتها في سلاسل الإمداد العالمية. وخلال عرض خُصص للصحة الجنسية والإنجابية، أكد متحدثون على دور الشركات في النهوض بالسياسات التي تتبعها الشركات في مكان العمل دعماً لحقوق المرأة، وناقشوا التحالف الذي يقوده صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل العدالة الإنجابية في قطاع الأعمال التجارية. وسلط المتحدثون في هذه السلسلة من العروض الضوء على الجهد الشعبي الذي يبذله أفراد مجتمعات تعدين الماس في أفريقيا، حيث سعى السكان المتضررون إلى الحصول على تعويضات باللجوء إلى السلطات الحكومية والمحاكم وآليات التظلم، مبرزين بذلك التحديات التي تعترض الوصول إلى سبل الانتصاف وتحول دون مساءلة الشركات. وتناول المتحدثون من أفريقيا وأمريكا اللاتينية المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان بسبب أنشطة استغلال المعادن الحرجة، حيث شددوا على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية منسقة لحماية مجتمعات السكان الأصليين. وتناول عرض آخر دور المؤسسات المالية في مجال حقوق الإنسان، وقُدمت خلاله مجموعة أدوات حقوق الإنسان الخاصة بالمؤسسات المالية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة كأداة تسترشد بها البنوك في وضع السياسات وفي تنظيم الالتزام ببذل العناية الواجبة وإنشاء آليات التظلم. وأخيراً، قُدم عرض آخر حول التمييز الطبقي في سلاسل الإمداد العالمية، حيث أكد المتحدثون على مواطن الضعف الخفية التي تعاني منها المجتمعات التي تتعرض للتمييز في سياق العمل على أساس النسب، داعين إلى اتخاذ مزيج ذكي من التدابير الطوعية والإلزامية لإدماج حماية هذه المجتمعات ضمن الأطر الخاصة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأكد جميع المتحدثين في سلسلة العروض المختصرة على ضرورة وضع استراتيجيات قانونية وتنظيمية وتجارية مصممة خصيصاً لحماية المجموعات والقطاعات المعرضة بشدة لخطر التأثير والتهميش وتعزيز النظم الاقتصادية الشاملة للجميع.

باء - سلسلة العروض المختصرة حول النهج والأدوات العملية المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان من قبل شركات الأعمال

53- تتناول المتحدثون في سلسلة العروض المختصرة حول النهج والأدوات العملية المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان الأساليب والأطر المبتكرة لتعزيز مساءلة الشركات وتشجيع السلوك المسؤول من جانب الأعمال التجارية. وسلط أحد العروض الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه آليات التظلم في إدارة مخاطر الشركات، حيث أكد متحدثون على إمكانية الوصول إلى هذه الآليات، ومعالجة الحالات معالجة فعالة من خلال التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وفي إطار عرض آخر، نوقشت الأدوات القانونية، من قبيل Impact Term Sheet (صحيفة الشروط المتعلقة بالأثر الاجتماعي) و Impact Card (بطاقة الأثر الاجتماعي)، التي جرى تطويرها لإدماج التزام أصحاب المصلحة ببذل العناية الواجبة في هياكل الحوكمة، بحيث يتخذ التزام الشركات ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان شكلاً واضحاً. وتناولت سلسلة العروض أيضاً إطلاق فرقة العمل المعنية بعدم المساواة والإفصاحات المالية المتعلقة بالجانب الاجتماعي، وهي مبادرة عالمية تهدف إلى توجيه الشركات والمؤسسات المالية في قياس الآثار الاجتماعية والإبلاغ عنها. وتناول عرض آخر بشأن نماذج الأعمال التجارية المستدامة نهجاً كفيلاً بتحقيق الشفافية الكاملة في سلسلة الإمداد الخاصة بالماس، وذلك باستخدام التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية لتعزيز المساءلة. وركز عرض آخر على إدماج الالتزام ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في مشاريع الطاقة المتجددة، حيث تناول المتحدثون الحاجة إلى ولايات تنظيمية وأطر طوعية للتخفيف من مخاطر حقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة إلى العمال المعرضين بشدة لخطر التأثير ومجتمعات السكان الأصليين. ونوقشت أيضاً الشروط النموذجية الأوروبية، وهي مجموعة من الأدوات التعاقدية المصممة لامتثال التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 1760/2024 وتعزيز ممارسات التعاقد المسؤولة في سلاسل الإمداد. وأخيراً، ركز أحد العروض على أداة تقييم النطاق بين الالتزام ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وفي مجال البيئة، التي جرى تطويرها في إطار تعاوني لتبسيط عمليات تقييم الالتزام ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وتعزيز التحسين المستمر في سلاسل الإمداد الخاصة بالشركات. وعموماً، أكد المتحدثون على أهمية الأدوات العملية والابتكارات القانونية ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تعزيز التنفيذ الفعال للالتزام ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في مختلف الصناعات.

جيم - سلسلة العروض المختصرة حول مشاركة أصحاب المصلحة

54- تتناول المتحدثون في سلسلة العروض المختصرة حول مشاركة أصحاب المصلحة الاستراتيجيات الفعالة التي تكفل مشاركة أصحاب الحقوق مشاركة فعالة في الممارسات التي تتبعها الشركات في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على الشفافية وبناء الثقة والمساءلة. وسلطت المناقشات الضوء على الثغرات في وصول العمال المهاجرين إلى سبل الانتصاف في منطقة أوروبا الشمالية ومنطقة البلطيق، ومعالجة العوائق القانونية والهيكلية، ودور المجتمع المدني في تعزيز آليات التظلم. وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي، تناول المشاركون ضمن أحد العروض مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين باعتبارها أداة أساسية لدفع التغيير العام من خلال مزيج من التدابير التنظيمية والطوعية، وعُرضت دراسة حالة عن سلاسل الإمداد الغذائي في أوروبا أكدت الحاجة إلى مساءلة أقوى للشركات، لا سيما فيما يتعلق بالنساء العاملات في المزارع. وبالإضافة إلى ذلك، ركز أحد العروض على التحول في مجال الطاقة المتجددة من منظور مسؤولية الشركات، ومشاركة النقابات العمالية، والمفاوضات العادلة لمنع انتهاكات حقوق العمال في الصناعات الاستخراجية. وتضمن عرض آخر مناقشة بشأن مبادرة "الركن الرابع"، حيث دعا متحدثون إلى

تعزيز دور المجتمع المحلي في إدارة القضايا المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لمعالجة اختلال موازين القوة وتعزيز المساءلة. وركز عرض آخر على مشهد مؤسسات الأعمال في اليابان، حيث جرى تناول العوائق الثقافية والقانونية التي تحول دون مشاركة أصحاب المصلحة، وبحث سبل تحسين الحوار بين الشركات والمجتمع المدني. وخلال مختلف العروض، أكد المتحدثون على أهمية التعاون المستمر والمشاركة العادلة والآليات العملية لضمان إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في عمليات صنع القرار داخل الشركات وفي إطار الأنشطة التي تضطلع بها.

دال - سلسلة العروض المختصرة حول مواضيع أخرى ذات صلة بجدول الأعمال الخاص بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

55- تناول المتحدثون في إطار سلسلة العروض المختصرة حول مواضيع أخرى ذات صلة بجدول الأعمال الخاص بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان المجالات الرئيسية والناشئة التي تتقاطع فيها أنشطة الأعمال التجارية مع حقوق الإنسان، مع التركيز على دور التنقيف والنقاضي والحوكمة في المجال الرياضي في تعزيز الممارسات التجارية المسؤولة. وركز أحد العروض على التنقيف وبناء القدرات في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وسلط الضوء على الحاجة إلى برامج تعليمية مخصصة قائمة على المهارات تتجاوز المناهج التقليدية لحقوق الإنسان لتتناول الطبيعة الفريدة المتعددة التخصصات لموضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي إطار أحد العروض، بحث المتحدثون، دور النقاضي في إنفاذ المعايير المنطبقة على الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ووازنوا بين المزايا التي توفرها الآليات القضائية وغير القضائية وحدودها، كما تناولوا دور المحامين في ضمان الوصول إلى سبل انتصاف مجدية. وتضمنت سلسلة العروض المختصرة أيضاً لمحة عامة عن عالم الرياضة، حيث أصبحت المبادئ التوجيهية تمثل الإطار التوجيهي للمناسبات الرياضية الكبرى. وناقش المتحدثون، على سبيل المثال، حالة بطولة أوروبا لكرة القدم 2024 التي نظمها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في ألمانيا. وقيّموا مدى فعالية تدابير بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء مجلس استشاري لحقوق الإنسان وآلية للنظم. وعموماً، سلط المتحدثون في سلسلة العروض المختصرة على أهمية الأطر القانونية القوية والمبادرات التعليمية واستراتيجيات حقوق الإنسان الخاصة بقطاعات بعينها في تعزيز المساءلة وضمان الإبقاء على الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان في صلب عملية صنع القرار داخل الشركات والمؤسسات.

سابعاً - الرسائل والدروس الرئيسية

- 56- شملت الرسائل الرئيسية المنبثقة من المناقشات ما يلي:
- 57- لا تزال هناك تحديات كبيرة على الرغم من وعي الأعمال التجارية المتزايد بمسؤولياتها عن احترام حقوق الإنسان، لا سيما من خلال إدماج الالتزام ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في الممارسات التي تتبعها. ويتطلب تحقيق تقدم حقيقي التزاماً مستمراً من الدول والشركات على حد سواء بمعالجة الثغرات وإحداث تغيير دائم.
- 58- وتؤدي الدول دوراً حاسماً في ضمان الامتثال لحقوق الإنسان من خلال مزيج ذكي من التدابير. إلا أن ترجمة الالتزامات إلى أفعال لا يزال أمراً صعباً. ثم إن تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة أمر ضروري لضمان فعالية التنظيم والتنفيذ.

59- ويتسم التعاون المتين بين أصحاب المصلحة المتعددين بأهمية أساسية لتنفيذ المبادئ التوجيهية. وتحتاج الشركات إلى إدماج حقوق الإنسان في أنشطتها بطريقة فعالة، باستخدام الأدوات

المناسبة والاستفادة من المعارف والالتزام ببذل العناية الواجبة. ويستدعي ذلك مشاركة أصحاب الحقوق مشاركة فعالة وإقامة شراكات متعددة أصحاب المصلحة، تكون كفيلة بتعزيز ممارسات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والنهوض بسبل منع انتهاكات حقوق الإنسان.

60- ويجب أن تنشئ الشركات آليات تظلم فعالة تتماشى مع المبادئ التوجيهية. ثم إن الأخذ بنهج يراعي الفوارق بين الجنسين من شأنه أن يكفل الإنصاف والمساءلة والمساواة في الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة، لا سيما بالنسبة إلى الفئات المعرضة بشدة لخطر انتهاكات حقوق الإنسان.

61- ولا تزال مجتمعات السكان الأصليين تواجه انتهاكات وتجاوزات خطيرة في سياق الأنشطة التجارية، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي، والتدهور البيئي وقمع المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية. وهذا يتطلب من الدول والشركات اتخاذ إجراءات أكثر حزماً، بما في ذلك حماية الحقوق في الأراضي واحترامها، والضمانات المتعلقة بالحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

62- ويعتمد تحقيق تحول عادل وشامل في مجال الطاقة على مساءلة الشركات مساءلة فعالة وحماية حقوق الإنسان واحترامها، بما في ذلك الحقوق الثقافية والجماعية. وتتسم الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول والشركات لدعم الحق في المشاركة بأهمية بالغة، شأنها شأن الحلول التي تنبع من المجتمع المحلي والتي يمكن أن تفضي إلى التوزيع العادل للمنافع وتساهم في منع الممارسات الاستغلالية.

63- وتتطلب حماية الأفراد والجماعات، لا سيما الفئات الأكثر تهديشاً والمعرضة بشدة لخطر انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الشعوب الأصلية والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء وأفراد مجتمع الميم الموسع والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين، مزيجاً ذكياً من التدابير الإلزامية والطوعية، بما في ذلك اعتماد لوائح تنظيمية ملزمة قانوناً، وتعزيز آليات الانتصاف والتظلم، والتعاون والحوار المجدي مع المجتمعات المتضررة.

64- ويستدعي تعزيز فرص الوصول إلى سبل الانتصاف تزويد المجتمعات المتضررة بالمساعدة القانونية المجانية والتوعية والدعم المؤسسي. ثم إن تعزيز كل من المسارات القضائية وغير القضائية أمر ضروري لضمان المساءلة والانتصاف الفعال.